المقدار ملابسا بالتنوين او بنون التثنية والجمع او بمعنى او ومثله بنحو
الآخرين اعمالا وحسنون وجوها ورد بان التمييز بعد نون الجمع انما يكون عن
نسبة في شبه جملة وهذا هو الحق ويمكن ان يراد بنون الجمع نون شبه الجمع نحو عشرين
فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اي اضافته الى التمييز اضافة بيانية
لحصول الغرض مع التخفيف وترك والا فلا لكونه بمفهوم الشرط والمصرح بقوله
فلا يجوز اضافة المضاف لامتناعها او ذو اللام لا ينصب التمييز فصلا وعن غيره
عطف على عن مقدار ومقدار وضميره للمقدار كخاتم فضة والجر في غير المقدار
اكثر لقصوره في الابهام عن المقدار وما هو لحصول الغرض مع خفة يقتضي
الكثرة في المقدار ايضا والثاني اي ما يزيل الابهام عن ذات مقدرة يزيله
عن نسبة اي عن ذات مقدرة في نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب اليه
وبواسطته في النسبة كطاب زيد نفسا اي طاب شيء زيد نفسا بالاضافة
ونحو طيبه ابا اي طيب نسبة ابوه اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم من الجملة
وشبهها وان منه نسبة الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما في الكافية
وان الذات المقدرة لا يجب ان يكون التمييز عينها ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة
بل يكفي اشتماله على المحمول فظهر عموم قولهم التمييز عن النسبة حاصل في المعنى
وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيبه ابا متنوعا مبتدا لا عنه فجعل الحمل لازما
في القسمين فيلزم في صحة عموم قولهم المذكور ان يجعل الفاعل في مثله كذلك
وهذا مع كونه تكلفا يهدم الابهام اذ لا ابهام في الشيء الذي هو زيد فالتوجيه
هو الاول لسراله وما اي تمييز صلح لذاته وهو ما انتصب عنه
ومعنى الصلاح الحمل صلح لمتعلقه نحو اما في طاب زيد ابا فانه يحمل على زيد
مجوزان يراد به زيد نفسه وابوه والمتعين هو القرائن واستشكل بطاب زيد
نفسا فانها مما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه الوجهان فاجنبا بعضهم
على جواز نحو انه ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في الصلاح عدم جواز الاضافة
الى ما انتصب عنه كان بخلاف نفس فانه يقال نفس زيد سوى الصفة
استثناء مما صلح فانها لذيها فقط لا لمتعلقة لان الصفة تستدعي موصوفا

موصوفا والمذكور اولى بها فاذا قلت طاب زيد والدا كان الوالد هو زيدا
لا غير بخلاف الاسم كحواب وتطابقه اي توافق الصفة صاحبها في الافراد
وضديه والتذكير والتانيث وتحتمل الصفة المذكورة الحال نحو طاب
زيد فارسا ففارسا تمييز باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الابهام عن
شيء منسوب الى زيد وحال باعتبار تبيين هيئة زيد عند الطيب فاندفع
الاشكال بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شيء واحد وصفته
معا اذ ما فيه الابهام ههنا اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه
من حيث الصفة نعم يرد على من جعل الذات المقدرة مبتدا لا عنها ويمكن
ان يمنع استحالة رفع الواحد الابهامين عن واحد مستندا بمثل هذا
بسرا اطيب منه رطبا وما اي تمييز لم يصلح لصاحبه اي لم يحمل عليه
فله اي لمتعلقه فقط نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا وذان اي ما صلح
وما لم يصلح فيهما اي في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر بعد
المزيل عن ذات مذكورة اي يفرد كل منهما ان قصد الجنسية والا فيطابق
ولو اكتفى بذكر الاول في الاول او الآخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم
التمييز على عامله مطلقا لضعف الجامد وكونه فاعلا في المعنى فيأخذ حكمه
في عدم التقدم والمازني والمبرد يجوزان تقديم التمييز على العامل
الفعل وشبهه اذ المؤول بشيء لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه المستثنى
اي ما يطلق عليه لفظه في عرف النحاة متصل اي صادق عليه مفهومه
وهو المخرج بعد الا وضدة وخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج
باعتبار العكس اي وظهر عدم دخوله في الحكم نحو المنقطع والصفة
نحو الا بالنافيا ومنفصل كمتصل وصدق المنفصل على
علم واحد نوعي في حالة واحدة جائز كما قال الا ان فصح وعلم وعالم وجاهل
الا ان المستعمل على الواحد الشخص وهو ما بعده اي الا وعلم عدمه
اي عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كجاءني القوم الا حمارا
او المراد كجاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول

Copyright © King Saud University